المحاضرة العاشرة: مرحلة الهيكلة العضوية والمالية (الإصلاحات الاقتصادية) واستقلالية المؤسسات

خلفية تاريخية للهيكلة الاقتصادية الجزائرية

شهدت الجزائر مراحل متعددة من التغيرات الاقتصادية منذ استقلالها في1962 ، حيث بدأت الدولة في اعتماد نمط مركزي في إدارة الاقتصاد بهدف بناء قاعدة صناعية قوية. غير أنه في السبعينيات والثمانينيات، ظهرت أولى بوادر التحديات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدلات التضخم، ضعف الإنتاجية، ونقص التنوع الاقتصادي، مما دفع الحكومة إلى تبني سياسات إصلاحية جزئية لتحفيز القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال، حيث بادرت السلطات إلى الانخراط في برامج تقشفية وتحريرية للحد من التدخل الحكومي المباشر والتوجه نحو تحرير السوق وتقليل الدور المركزي للدولة.

تميزت حقبة ما بعد الألفين بإطلاق برامج إصلاح هيكلي شاملة، تركز على إصلاحات مالية، تنظيمية، وإدارية، بحيث تتواءم مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي، وتتلاءم مع معايير الجودة العالمية، وتسعى لتحسين كفاءة المؤسسات وتقليص البيروقراطية وتحقيق الشفافية.

مرحلة إعادة الهيكلة (1980–1990): جاءت كرد فعل على أزمات النهج الاشتراكي، حيث انخفضت أسعار النفط من 35 دولارًا للبرميل في 1980 إلى 10 دولارات في 1986، مما أدى إلى عجز في الميزانية بنسبة 15% من الناتج المحلي وديون خارجية بلغت 20 مليار دولار، مع تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة 20%. بدأت السلطات في تقسيم الشركات الوطنية الكبرى (مثل الشركة الوطنية للصلب) إلى 145 مؤسسة وطنية و120 جهوية/محلية أصغر وأكثر تخصصًا، بهدف رفع الكفاءة عبر اللامركزية النسبية. السياق الاقتصادي والإطار القانوني شهدت الثمانينيات تضخما بيروقراطيا (أكثر من 2000 هيئة) واعتمادًا مفرطًا على النفط (70% من الصادرات)، مما كشف هشاشة النموذج مع ارتفاع التضخم إلى 20% والبطالة إلى 25% بين الشباب، فتم اعتماد شعار "حياة أفضل" مع برامج إعادة هيكلة عضوية (تصفية ديون، إعادة توزيع رأس المال) ومالية. أصدر قانون 88–01 في 1988 استقلالية قانونية ومالية جزئية للمؤسسات، مع فصل بين الدولة كمالك وكمنظم، لكن بقيت الوصاية الوزارية قائمة.

أهداف إعادة الهيكلة

تهدف إعادة الهيكلة إلى تصحيح الاختلالات التي أصابت الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة، من خلال تنظيم الهيكل الداخلي وتطوير العمليات والوظائف .كما تسعى إلى مواءمة أنشطة المؤسسة مع المتطلبات الجديدة للسوق ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وذلك بهدف تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق استدامة طويلة الأمد . ومن أهدافها الأساسية أيضاً تقوية قدرات المؤسسة في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتحسين جودة الخدمات أو المنتجات المقدمة، بالإضافة إلى تعزيز الالتزام بسياسات الحوكمة والشفافية، الأمر الذي يسهم في بناء سمعة مؤسسية قوية ومصداقية عالية لدى المعنيين .إلى جانب ذلك، تركز إعادة الهيكلة على تحديث البنيات القانونية والتنظيمية لتسهيل تطبيق السياسات الجديدة وتحسين بيئة الأعمال، ما يساعد على جذب الاستثمارات واستحداث فرص عمل جديدة .من الأهداف الجوهرية أيضاً تصحيح الاختلالات المالية والنقدية من خلال تحسين إدارة الموارد المالية، وتقوية قدرات المؤسسة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، وضمان استقرارها المالي على المدى الطويل .بشكل إجمالي، تُعد عملية إعادة الهيكلة وسيلة حاسمة لتحويل المؤسسات الاقتصادية إلى كيانات أكثر مرونة وفاعلية، مما يضمن تصديها للأزمات الاقتصادية، ودفع عجلة النمو والتنمية الوطنية ضمن إطار من الشفافية والنزاهة.

اصلاحات مؤسسية وهيكلية

شهدت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية توجهات جادة نحو تحسين البنية المؤسساتية والهيكلية للمؤسسات الاقتصادية .إذ تعتبر الإصلاحات المؤسسية والهيكلية نقلة نوعية تهدف إلى تحديد وتعديل هياكل الإدارة والتنظيم الداخلي، مع التركيز على تعزيز فعالية الأداء وتسهيل اتخاذ القرارات .تركز هذه الإصلاحات على تصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال إعادة تقييم وظائف الوحدات التنظيمية، وتبسيط الهيكل الإداري، وتقليل التعقيدات التي تؤدي إلى تداخل المهام وتضارب الاختصاصات .بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل على تعزيز استقلالية المؤسسات، وتحسين مستوى الاتصال والتنسيق بين مختلف الإدارات، بما يتيح مرونة أكبر في استجابة المؤسسات لتحديات السوق.

وفي إطار هذه الإصلاحات، تم التركيز أيضا على تحديث عملية التسيير الإداري عبر تبني آليات إدارة حديثة، تعتمد على معايير الأداء والنتائج، بما يسهم في تحسين الكفاءة والشفافية .كما أن إعادة الهيكلة تتضمن تعديل الهياكل القانونية والإدارية لتوفير بيئة تنظيمية ملائمة تشجع على

الابتكار وتنمية القدرات .من جهة أخرى، يتم العمل على تقوية البنية التحتية المؤسسية من خلال تحديث نظم المعلومات وإدخال التقنيات الرقمية، مما يعزز من فعالية عمليات المراقبة والمتابعة.

اصلاحات مالية ونقدية

تعد الإصلاحات المالية والنقدية من الركائز الأساسية لعملية إعادة الهيكلة، حيث تهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرات المؤسسات على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، حيث تم التركيز على إعادة تنظيم السياسات المالية والنقدية بهدف تحسين إدارة الموارد وتعزيز كفاءة استخدام الأصول، من خلال تعزيز الشفافية في العمليات المالية وتقوية التدابير الرقابية، تم العمل على الحد من الفوارق المالية وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات .كما سُعِيت إلى ترشيد الدين العام وتوجيهه نحو استثمارات تنموية تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل .في المجال النقدي، تم تطبيق إصلاحات تهدف إلى تحسين طبيعة الدور الذي تلعبه البنوك المركزية، وتعزيز قدراتها على تنظيم السوق المالي، وضبط مستويات التضخم، وتوفير بيئة ملائمة لاستقرار الأسعار.

اصلاحات تنظيمية وقانونية

تتضمن الإصلاحات التنظيمية والقانونية تعديلاً شاملاً للقواعد والنُظم التي تحكم عمل المؤسسات الاقتصادية، بهدف تيسير العمليات وتحسين الإطار القانوني المنظم لنشاطاتها .في سياق إعادة الهيكلة الاقتصادية، تم التركيز على تحديث وتبسيط التشريعات ذات الصلة بالملكية، والاستثمار، والتجارة، وأساليب إدارة المؤسسات، فضلاً عن تطوير البنية القانونية لضمان مرونة أكبر في التعامل مع التحديات الراهنة .كما تم مراجعة قوانين الشركات، والقوانين الضريبية، واللوائح المنظمة للسوق المالية، بهدف توفير بيئة قانونية أكثر ملاءمة لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

خاتمة

تعَد إعادة الهيكلة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مرحلة حاسمة تتطلب رؤية استراتيجية وتخطيطا دقيقا لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق الاستدامة المالية والتنمية الشاملة .يتطلب تنفيذ الإصلاحات المقترحة تسهيلات في البيئة التنظيمية وتعاونا بين جميع الأطراف المعنية لضمان التناغم في تطبيق السياسات والإجراءات المتفق عليها .كما يعد تطوير الموارد البشرية من المحاور الأساسية،

حيث يركز على تعزيز الكفاءات وتدعيم قدرات العاملين لتمكين المؤسسات من التكيف مع التحولات الجديدة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية